حاوية الملك عبد الله الثاني
لتميز الأداء الحكومي والشفافية
الموافقة (٢٠١٦/٢٠١٧)
الفعل الجيد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية
لإجراء اللازم حسب الأصول
13-11-2022

الرقم ٦٣ / ١٦٦٠٤
التاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٤٤
الموافق ١٣ / ١٠ / ٢٠٢٢

جامعة البلقاء التطبيقية
ديوان وحدة التقييم والإمتحانات العامة
التاريخ : ١٩/١٠/٢٠٢٢
رقم الملف : ١٩/٣٢
رقم الوارد : ١٩٤١

الأساتذة رؤساء الجامعات الأردنية
الأساتذة عمداء الكليات الجامعية

تحية طيبة وبعد،

فأرجو إعلامكم بأن مجلس التعليم العالي قرر في جلسته الخامسة عشر المنعقدة بتاريخ 2022/10/3 "الطلب منكم تضمين المادة الجديدة المرفقة إلى محتوى مادة التربية الوطنية التي تحمل عنوان (تحديث وتطوير المنظومة السياسية في الأردن) ليتم تدريسها للطلبة اعتباراً من بداية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي الحالي (2023/2022)".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رئيس مجلس التعليم العالي

الأستاذ الدكتور وجيه عويس

ديوان الرئاسة
قسم الصادر و الوارد
التاريخ: ١٣/١٠/٢٠٢٢
رقم الملف: ٤١٤
رقم الوارد: ١٩٦٦٤

نسخة الى:
- أمانة سر مجلس التعليم العالي
- م/ع

يعمم على جميع الكليات
مدير وحدة الامتحانات
لاجراء اللازم بالرجوع الى المجلس

١٣/١٠/٢٠٢٢

ربنا بنسخ ويعمم
يعمم ٢ نسخ الى عمادات وروسا
المحترمين ٢ موقع الوصية.
١٩/١٠

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم (ن ط 9736) تاريخ 26 / 6 / 2022 والكتب اللاحقة له بتشكيل لجنة إعداد محتوى جديد يتم إضافته إلى مادة التربية الوطنية التي يتمّ تدريسها حاليا في الجامعات الأردنية . فقد قامت اللجنة بإعداد وحدة بعنوان "تحديث المنظومة السياسية في الأردن"، وتتضمن هذه الوحدة فصلين دراسيّن الأول حول "تحديث المنظومة السياسية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية"والفصل الثاني حول"الديمقراطية والتعدّدية السياسية في الأردن" وقد تم اتباع الآليات والمنهجيات التربوية والأكاديمية العصرية في إعداد هذا المحتوى من خلال التركيز على التعلم الذاتي للطلبة من خلال الأنشطة التي تثير العصف الذهني وتحفز الطلبة للقيام بمبادرات فردية وجماعية لنشر الوعي المجتمعي حول التطورات المستحدثة في عملية تطوير المنظومة.

لجنة إعداد المحتوى

مساق التربية الوطنية

وحدة مقترحة بعنوان : تحديث وتطوير المنظومة السياسية في الأردن

النتاجات العامة : يتوقع من الطالب بعد دراسة الوحدة والقيام بالأنشطة الواردة فيها ان يكون قادرا على ان :

01 يتعرف على دور الإرادة السياسية للقيادة الهاشمية في تحديث المنظومة

02 يوضح المفاهيم والمصطلحات الواردة في الوحدة .

03 يكون ملماً بالأطر القانونية الناظمة للحياة السياسية.

04 يتتبع أبرز مراحل التطور الدستوري في الأردن

05 يكون قادرا على اظهار الوعي لمضامين قانوني الانتخاب و الأحزاب السياسية لعام 2022

06 بناء اتجاهات إيجابية لدى الطلبة للمشاركة في الحياة السياسية .

قائمة المحتويات :

الفصل الأول : تحديث المنظومة السياسية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية ..... (3)

- تحديث المنظومة السياسية : رؤية ملكية ..... (4)
- تطور الحياة السياسية في الأردن ..... (5)
- التطور الدستوري في الأردن ..... (7)
- آلية تعديل الدستور الأردني ..... (8)

الفصل الثاني : الديمقراطية والتعددية السياسية في الأردن ..... (10)

- الديمقراطية ومراحل تطور الحياة السياسية و نشأة الأحزاب ..... (11)
- الأحزاب السياسية في الاردن ..... (12)
- مراحل نشوء الأحزاب السياسية الأردنية وتطوّرها ..... (13)
- جوهر عملية تحديث المنظومة السياسية ..... (14)
- أبرز مضامين قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ..... (16)
- أبرز مضامين قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لعام 2022 ..... (23)

الفصل الأول

تحديث المنظومة السياسية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية

تحديث المنظومة السياسية (رؤية ملكية) :

تدخل الدولة الأردنية مئويتها الثانية مستندة إلى إرث كبير من الإنجاز والاستقرار ومتمسكة بإرادة وطنية صلبة للتحديث والمزيد من التقدم والازدهار، وفي هذه المحطة الكبرى في تاريخنا الوطني جاءت الرسالة الملَكيّة واضحةَ الأهداف ومملوءة بالعزم على إحداث نقلة نوعية في الحياة البرلمانيّة والحزبيّة، تليق بالأردنيّين والأردنيّات وبإنجازات دولتهم ونظامهم السياسيّ على مدى المئويّة الأولى، وعلى نحوٍ يضمن التأسيس لحياة برلمانيّة وحزبيّة فاعلةٍ وقادرةٍ على إقناع الناخبين بطروحاتها، وقادرةٍ كذلك على التخلُّص من تشوهات الماضي البعيد والقريب التي ألَمّت بالعمل الحزبيّ والبرلمانيّ، وهو ما سيقود إلى التأسيس لمرحلةٍ متقدمة في أداء السلطة التنفيذية لمسؤوليتها، وفي قوة المؤسسات السياسيّة وتكاملها وانضباطها وفقًا لأحكام الدستور الأردنيّ العتيد وبما يُشعر المواطن أنه أساسُ عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إنّ تحديث المنظومة السياسيّة يعني تحسين نوعية حياة الأردنيين والأردنيات، والوصول بهم إلى مجتمع ثريّ برأسماله البشري والاجتماعيّ الفاعل، يؤدي أفراده ما هو متوقّع منهم من أدوار، وينهضون بمسؤولياتهم في خطط التنمية الوطنيّة. والتحديث السياسيّ هو الذي يدشّن الطريق إلى مجتمع لا يحوّل أفرادُه اختلافَهم إلى خلاف، بل يبنون، متضامنين، مجتمعًا متعددًا، غنيًّا بتنوُّع مكوناته الفكرية والدينيّة والعرقية، تُوحّدهم، على تعدُّدهم، الهويّة الوطنيّة ، والاعتراف بأن التنوعَ قوةٌ والتعددية السياسيّةَ مصدرٌ للتكامل والاندماج والتقدُّم.

لقد شكّلت الأوراق النقاشية الملَكيّة تجديدًا لفلسفة الدولة الأردنيّة السياسيّة والاجتماعيّة، إذ أطلق جلالة الملك من خلال هذه الأوراق صيغة حداثية مبتكرة ومتقدمة لإدارة النقاش العام، وقدّم سلسلة من المفاتيح لتحديث الدولة والمجتمع؛ لهذا اعتُمدت هذه الأوراق مرجعية أساسية لعملية التحديث،ومهّدت الطريق لنضوج الرؤية الوطنيّة لعملية التحديث السياسيّ

نشاط : اقرأ النصوص الآتية من رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:

> **"اليوم ونحن على أبواب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتحديث، فإنني أعهد إليك برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، تكون مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكما بالقوانين وآليات العمل النيابي، وتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة."**

> **إننا عازمون على إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية، على نحو يضمن الأهداف والطموحات المرجوة في المستقبل، والأمل معقود عليكم للخروج بإطار تشريعي يؤسس لحياة حزبية فاعلة قادرة على إقناع الناخبين بطروحاتها، للوصول إلى برلمان قائم على الكتل والتيارات البرامجية، والتأسيس لمرحلة متقدمة في أسلوب ممارسة السلطة التنفيذية لمسؤولياتها استنادا لقواعد وأحكام الدستور الأردني العتيد..**

"إن مسؤوليتكم اليوم تتمثل بوضع مشاريع قوانين توافقية تضمن الانتقال المتدرج نحو تحقيق الأهداف المستقبلية كاملة، والتمثيل العادل للمواطنين على امتداد الوطن، وتخدمهم في حاضرهم، وتستشرف تطور حياتهم ومستقبلهم . إننا نخطو اليوم أولى خطواتنا في منوبة الدولة الثانية، ونريد أن يكون أول ما يسجله تاريخنا الوطني، أنها بدأت بجهد وطني مخلص وحثيث نحو مزيد من التطوير والتقدم."

1. ما دلالات ربط جلالة الملك خطوات تحديث المنظومة السياسية بمنوبة الدولة الثانية؟
2. ما الإشارات التي يهدف جلالة الملك الى تأكيدها في عبارة "إننا عازمون على إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية"؟
3. ما شكل البرلمان المستقبلي، وفقا للرؤية الملكية، والتي تطمح للوصول اليه؟
4. ما أهمية تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية (قانوني الأحزاب السياسية والانتخاب)كما تبينها الرسالة الملكية؟

تطور الحياة السياسية في الأردن

فيما يتعلق بتطور الحياة السياسية في الأردن نجد أنّ من أهمّ ميزات النظام السياسي الأردني: الاستجابة والمرونة المسؤولة ومواكبة كلّ المستجدّات المحلية والإقليمية والدولية.وعليه، فإن عملية التطوير والتحديث في الأردن شاملة لكلّ النواحي السياسية والاقتصادية والتشريعية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، كما أنه يسير بخطًى ثابتةٍ وواثقة متبصّرة نحو الوصول إلى الحكومات البرلمانية. وقد بدأت عملية التطوير والتحديث في العصر الحديث في الأردن بعودة الحياة النيابية عام 1989م وعودة الحياة الحزبية عام 1992م، وما زالت مستمرّة .

وتعد الأوراق النقاشية للملك عبدالله الثاني مرجعية لعملية التطوير ولتحديث المنظومة السياسية حيث إن الملك عبدالله الثاني ابن الحسين يتبنى رؤية واضحة لعملية التطوير والتحديث الشامل وتحسين مستقبل الديمقراطية في الأردن ومستواها، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال العديد من الأوراق النقاشية التي تؤكد ذلك . حيث جاءت **الورقة النقاشية الأولى** بمسمى "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة" واحتوت على عدد من المضامين الفرعية التي تتناول النظام الديمقراطي وإجراء الانتخابات النيابية واحترام الرأي الأخر والمواطنة والمساءلة والحوار والتوافق والشراكة في التضحيات والمكاسب، أما **الورقة النقاشية الثانية** فجاءت بمسمى "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"، وقد احتوت مضامين فرعية هي: الأنظمة الديمقراطية، الحكومات البرلمانية، التحول الديمقراطي، بروز الأحزاب الوطنية الفاعلة، تطوير عمل الجهاز الحكومي، تغيير الأعراف البرلمانية. وجاءت **الورقة النقاشية الثالثة** بمسمى "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" بالمضامين الفرعية الآتية: الممارسة السياسية في الحكومة البرلمانية ومبدأ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة، وإشراك النواب في الحكومة، والتوازي مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي، وتطوير الجهاز الحكومي، وتعزيز الثقافة الديمقراطية، وارتقاء دور الملكية الدستورية الهاشمية. فيما أكدت **الورقة النقاشية الرابعة** "التمكين الديمقراطي والمواطنة الفاعلة" بمضامين فرعية، هي: متطلبات التحول الديمقراطي ومراقبة الأداء السياسي والمشاركة السياسية والثقافة

الديمقراطية والمواطنة الفاعلة والانخراط في الحياة السياسية والاحترام المتبادل . أما **الورقة النقاشية الخامسة** فأكدت "تعميق التحول الديمقراطي"، ومضامينها الفرعية: محطات الإنجاز التشريعي وإصلاح التشريعات والنظم الديمقراطية ومحطات الإنجاز المؤسسي وإنشاء محكمة دستورية واستحداث هيئة مستقلة للانتخاب وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ودعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وتطوير القطاع العام وتعزيز الثقافة الديمقراطية والتركيز على الاعتدال والتسامح والانفتاح والتعددية واحترام سيادة القانون. **والورقة النقاشية السادسة** جاءت بمسمى "سيادة القانون أساس الدولة المدنية" وتضمنت الآتي: مسؤولية تطبيق القانون وإنفاذه والمساواة والعدالة والنزاهة وممارسة الحياة الانتخابية ومحاربة الواسطة والمحسوبية وتطوير الجهاز القضائي وسيادة القانون عماد الدولة المدنية. بينما جاءت **الورقة النقاشية السابعة** بمسمى "بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهرة نهضة الأمة"، وتضمنت المضامين الفرعية الآتية: تعزيز التعاون مع الدول العربية والتركيز على التعليم والاستثمار في مستقبل الأبناء والتطلع الى أردن قوي والتركيز على المناهج الدراسية وتنمية الموارد البشرية.

ومن أهمّ ملامح عملية التطوير والتحديث التي أنجزت في عهد الملك عبدالله الثاني:

1. **التعديلات الدستورية**

شهد عام 2011 م العديد من التعديلات الدستورية هدفت إلى: تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحصين مجلس النوّاب من الحلّ وإنشاء هيئة مستقلة للانتخاب، وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النوّاب أمام القضاء العادي، وإنشاء محكمة دستورية، وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور، ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي، و حدوث تطوّر كبير في مجالات الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

2. **إنشاء المحكمة الدستورية في عام 2012م**

حيث تُعَدُّ هيئة قضائية دستورية مستقلّة قائمة بذاتها وعدد أعضائها تسعة على الاقل، من بينهم الرئيس، يعيّنهم الملك؛ وقد أُلغيَ المجلس العالي لتفسير الدستور، وأُسندت المهام الآتية إليها:

- الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.
- تفسير نصوص الدستور.

3. **إنشاء الهيئة المستقلّة للانتخاب في عام 2012م :**

حيث تعد هيئة دستورية مستقلّة تتمتّع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري وتكون مَهَمّتها الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، وعلى أيّ انتخابات أخرى يقرّرها مجلس الوزراء، وعليها أن تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من إدارة انتخابات نزيهة وحيادية وشفافة تستند على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون.

4. **صدور قوانين إصلاحية عديدة في العام 2015 :** تستهدف بناء نظام ديمقراطي فاعل يهدف إلى إشراك الجميع فيه، سواء للانتخابات النيابية، أو البلدية أو مجالس المحافظات أو الأحزاب السياسية، الذي سنتطرّق له لاحقًا في معرض حديثنا عن الأحزاب السياسية في الأردن.

5. **تحديث المنظومة السياسية 2022** : حيث تم إصدار قانون جديد للانتخاب وقانون جديد للأحزاب السياسية، وإقرار عدد من التعديلات الدستورية المتصلة حكما بالقوانين وآليات العمل النيابي، وتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.
6. **تعديل الدستور لعام 2022** : لترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلالية العمل البرلماني بما يضمن فعالية الكتل النيابية البرامجية، ويكفل الدور الدستوري الرقابي لأعضاء مجلس الأمة وتطوير الأداء التشريعي وتعزيزه والنهوض به، ولتمكين المرأة والشباب وذوي الإعاقة وتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع.

كما هدفت التعديلات الأخيرة الى تطوير آليات العمل النيابي لمواكبة التطورات السياسية والقانونية التي شهدها النظام الدستوري الأردني منذ صدور الدستور عام 1952 بما يعزز منظومة العمل الحزبي والحياة السياسية بشكل عام، ولمنح أعضاء مجلس النواب الحق في اختيار رئيس المجلس وتقييم أدائه سنويا ومنح ثلثي أعضاء المجلس حق إقالة رئيسه، فضلاً عن تحصين الأحزاب السياسية وحمايتها من أي تأثيرات سياسية وإناطة صلاحية الإشراف على تأسيسها ومتابعة شؤونها بالهيئة المستقلة كونها جهة محايدة ومستقلة عن الحكومة بما يعزز مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والنأي عن أي تأثيرات حكومية، وتوحيد الاجتهاد القضائي الصادر في الطعون المقدمة في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، وتكريس مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين للانتخابات النيابية، وتكريس قاعدة عدم تضارب المصالح وتشديد القيود على التصرفات والأعمال التي يحظر على أعضاء مجلسي الأعيان والنواب القيام بها أثناء عضويتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات تضمّنت إنشاء مجلس الأمن القومي ليختص بالشؤون العليا المتعلقة بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

التطور الدستوري في الأردن:

يشير مفهوم الدستور إلى مجموعة القواعد القانونية التي تبيّن شكل الدولة ونظام الحكم فيها ، وينظم السّلطات للدولة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السّلطات الثلاث والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السّلطة.

ومن تعريف الدستور نجد أن هناك فوارق بينه وبين كل من (القانون، والنظام، والتعليمات) فالقانون: تشريع يُسَنُّ لتطبيق أحكام الدستور، تُعِدُّ مشروعه الحكومة، ويُقرّه مجلس الأُمّة بشقيه، وَيُنشر في الجريدة الرسمية إشعارًا ببدء العمل به رسميًّا. في حين أن النظام: هو تشريع يُسَنُّ لتطبيق أحكام القانون، تُعِدُّ مشروعه الدائرة، أو المؤسسة أو الهيئة أو الوزارة المسؤولة عن تطبيق أحكام القانون المعني، ويُقرّه مجلس الوزراء بعد أن يُعيد ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء صياغته، وتصدر الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه وَيُنشر في الجريدة الرسمية إشعارًا ببدء العمل به رسميًّا. أما التعليمات: فهي تشريع يُسَنُّ لتطبيق أحكام القانون أو النظام، تُعِدُّ مشروعه الدائرة أو المؤسسة أو الهيئة المسؤولة عن تطبيق أحكامه، ويُقرّه مديرها، أو رئيسها، أو مجلس إدارتها، أو وزيرها المعني، وَيُنشر في الجريدة الرسمية إشعارًا ببدء العمل به رسميًّا. والشكل الآتي يوضح الهرم التشريعي:

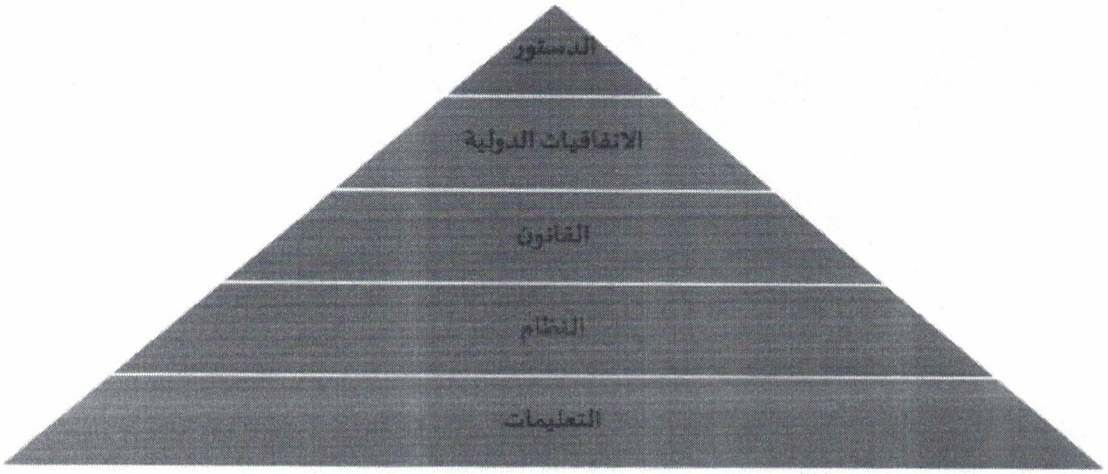

وفيما يتعلق بالحرّيات، فقد ضمن الدستور ما يأتي: الحريّة الشخصية مصونة، كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون، وتنوعّ وسائل التعبير عن الرأي، بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بما يتوافق مع القانون و حريّة الصّحافة والطباعة ضمن حدود القانون، وحقّ الأردنيين في الاجتماع وتأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية لغايات مشروعة وبوسائل سلميّة، و لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة.

نشاط :

- ارجع إلى مواد الدستور الأردني وحدد المواد الدستورية التي تضمن الحريات السابقة.
- ماذا يعني لك أن الدستور ضمن الحريات السابقة.
- اختر إحدى هذه المواد وناقشها مع زملائك.

آلية تعديل الدستور الاردني:

يعتبر الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته من الدساتير الجامدة، وذلك حسب الأغلبية المطلوبة لتعديله في نص المادة (1/126) من الدستور. حيث تنص:

تطبق الأصول المبينة في هذا الدستور بشأن مشاريع القوانين على أي مشروع لتعديل هذا الدستور ويشترط لإقرار التعديل أن تجيزه أكثرية الثلثين من أعضاء كل من مجلسي الأعيان والنواب وفي حالة اجتماع المجلسين وفقا للمادة (92) من هذا الدستور يشترط لإقرار التعديل أن تجيزه أكثرية الثلثين من من أعضاء المجلس المشترك وفي كلتا الحالتين لا يعتبر نافذ المفعول ما لم يصادق عليه الملك".

ونستخلص مما سبق أن تعديل الدستور لابد أن يمر بالمراحل الآتية:

وتجدر الاشارة الى انه في حال الاختلاف بين مجلس النواب والاعيان فانه تعقد جلسة مشتركة تضم (مجلس الاعيان ، ومجلس النواب) ويكون اقرار التعديلات باكثرية الثلثين.

الفصل الثاني

الديمقراطية والتعددية السياسية في الأردن

الديمقراطية ومراحل تطور الحياة السياسية ونشأة الأحزاب

كلمة الديمقراطية مشتقة من الكلمة اليونانية Demos، وتعني عامة الناس، والنصف الثاني kratia وتعني حكم؛ أي حكم عامة الناس، والديمقراطية بمفهومها العام هي: العملية السلمية لتداول السُلطة بين الأفراد أو الجماعات التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميّز يؤمن به المجتمع كلّه ويسير عليه سيرًا أخلاقيًا اجتماعيًا.

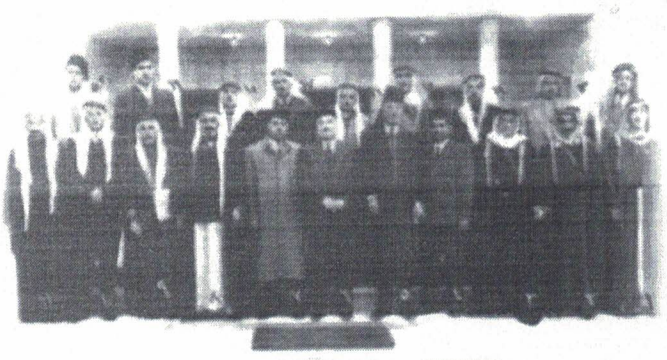

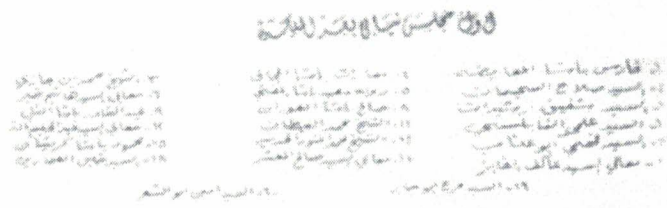

وقد بدأت الديمقراطية مبكّرًا في الأردن؛ حيث انتُخبت خمسة مجالس تشريعية لإشراك الشعب في اتخاذ القرارات من عام 1929 وحتى 1946، كما انتخب أول مجلس نوّاب في الأردن عام 1947.واستطاعت الأحزاب الأردنية خوض الانتخابات والوصول إلى البرلمان، وبرزت كتل سياسية قوية استطاعت تشكيل أول حكومة برلمانية في عام 1956، مثلت تجربة مهمة في التاريخ السياسي الأردني، لكن ظروفا معقدة داخلية وإقليمية ساهمت في إخفاق تلك التجربة وتعطيل الحياة الحزبية، لعل أبرزها عدم نضوج الأداء السياسي للأحزاب في ذلك الوقت، والقصور في فهم حدود العمل الديمقراطي، وتجسد ذلك في خلط الحكومة بين مفهومي الولاية الدستورية والاستفراد بالحكم، ومنح الامتدادات العقائدية الخارجية الأولوية على الاعتبارات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى حظر الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية. فلا يمكن القبول بالتدخل الخارجي، أو الاستقواء على النظام السياسي، أو اللجوء إلى القوة والمحاولات الانقلابية.

ومرّ الأردن بمرحلة المجالس الوطنية الاستشارية من عام 1978 وحتى عام 1984 حيث مُلِئَ الفراغ بهذه المجالس التي عَيّن الملك أعضاءها بتنسيب من رئيس الوزراء، وكانت مَهَمّتها تقديم الرأي والمشورة. ففي عام 1984م صدرت الإرادة الملكية بإعادة مجلس النواب المنحلّ للانعقاد، وجرت انتخابات فرعية في الضّفة الشرقية لملء المقاعد الشاغرة، وبقي حتى العام 1988م. وحُلّ المجلس بعد إعلان فك الارتباط القانوني والإداري بين الضّفتين.

واستؤنفت الحياة النيابية في الأردن مرّة أخرى عام 1989م عندما استجابت القيادة الهاشمية إلى التحولات الدولية والمطالب الشعبية الداعية إلى الانفتاح والتقدم وتعزيز قيم العدالة والنزاهة والحرية، فتم إقرار القوانين الناظمة للحياة السياسية كالانتخاب والأحزاب وصدور الميثاق الوطني الذي رسم خريطة الإصلاح السياسي . إن التحديث السياسي في الفهم الأردني يعني الانتقال إلى نظام سياسي متطور يبني الأردنيون والأردنيات من خلاله نموذجهم الديمقراطي وبمواصفات أردنية ويفيد من

التراث الإنساني للديمقراطية. والنموذج الديمقراطي الأردني نابع من الداخل، ويعكس الإرادة السياسية الوطنية، ويعبر عن مصلحة وطنية حقيقية، هذا النموذج لا يقبل الوصفات الخارجية ولا يقبل التدخل الخارجي، كما لا يقبل الامتدادات العقائدية والتنظيمية للأحزاب والتنظيمات السياسية.

الأحزاب السياسية في الأردن:

من المؤكّد أنّ ثمّة عوامل مختلفة أسهمت في بروز الأحزاب، سواء بالمفهوم الجمعي، أو بالمفهوم السلوكي الوظيفيّ، ومن أهمّها:

أولًا:ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة؛ إذ إنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت نواة لبزوغ الأحزاب.

ثانيًا:ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي جاءت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، عوضًا عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء.

ثالثًا: ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعت بعض هذه المؤسسات إلى تنظيم نفسها على نحوٍ أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها.

رابعًا:ارتباط نشأة الأحزاب السياسية- في بعض الأحيان وليس دائمًا- بوجود أزمات التنمية السياسية؛ فقد أدّت أزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية.

وهناك عدة نظريات حول نشأة الأحزاب أبرزها:

- **النظرية المؤسسية:** حيث تطورت الأحزاب السياسية من خلال الكتل البرلمانية خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، إذ تحولت الكتل البرلمانية إلى أحزاب سياسية.
- **نظرية الأزمة التاريخية:** نشوء الأحزاب السياسية نتيجة حدوث أزمات وتحول بعض النظم السياسية من مرحلة تقليدية إلى مرحلة محدثة .
- **النظرية التنموية:** ارتباط نشأة الأحزاب السياسية بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال عمليات التنمية السياسية والتحديث السياسي والإصلاحات السياسية.

تصنيف الأحزاب السياسية:

من التصنيفات التي تصنف الأحزاب السياسية على اساسها (عقائدية أو أيديولوجية، والأحزاب البرامجية) وفيما يلي توضيح لتلك التصنيفات:

- **الأحزاب العقائدية أو الأيديولوجية:** يقوم الحزب فيها على أساس عقيدة سياسية تقدم تفسيرا شاملا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للواقع، مثل الأحزاب الشيوعية أو الاشتراكية أو الأحزاب ذات الطابع القومي أو الأحزاب الدينية.

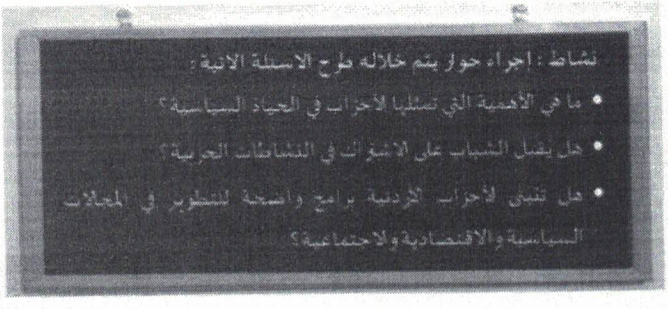

- **الأحزاب البرامجية:** وهي أحزاب تملك برامج عملية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتركز على البرامج والسياسات أكثر من التركيز على الأيديولوجيا مثل الأحزاب الموجودة في الولايات المتحدة وبريطانيا.

مراحل نشوء الأحزاب السياسية الأردنية وتطوّرها:

يمكن تقسيم مراحل نشوء الأحزاب السياسية الأردنية وتطورها إلى عدد من المراحل نوردها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاستقلال (1921-1946):

وتميزت هذه المرحلة بعمق التأثير البريطاني في الحياة السياسية في إمارة شرقي الأردن، لا سيّما عرقلة محاولات تطوير نظام سياسيّ كما لاحظنا في تطور الحياة الدستورية.

المرحلة الثانية: مرحلة وحدة الضفتين:

امتدّت هذه المرحلة من وحدة الضفتين ولغاية تاريخ حظر الأحزاب السياسية في الأردن، وقد أسهمت مجموعة من التطوّرات بالغة الأهمية في تبلور الأحزاب السياسيّة في هذه المرحلة، ومن أبرزها:

- إعلان الوَحدة بين الضّفة الغربية وشرقي الأردن، وهو ما أثر في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأردني.
- صدور دستور 1952، الذي سبقت الإشارة إلى أهمّ محاوره، لا سيّما السماح بتأسيس الأحزاب السياسية.
- تداعيات تنامي الفكر القومي العربي و تنامي الفكر الاشتراكي في دول العالم النامي، ومنها الأردن.

> **هل تعلم :** ان حزب الشعب الأردني، هو أول الأحزاب السياسية الأردنية، تأسس في آذار عام 1927، استنادا إلى أحكام قانون الجمعيات العثماني، الذي صدر في آب 1909، وقد أسسه السادة: هاشم خير، شمس الدين سامي، طاهر الجقة، نظمي عبدالهادي، عبدالهادي الشمايلة، توفيق النجداوي، وسليمان الودي، كما انضم اليهم آخرون، مثل: حسين الطراونة، سعيد المفتي، مثقال الفايز، راشد الخزاعي و نمر الحمود. وكان هذا الحزب برئاسة عبدالهادي الشمايلة، ودعا الحزب إلى تكوين مجلس نيابي و حكومة مسؤولة.

المرحلة الثالثة: صدور قانون الأحزاب عام 1992م

وقد عرّف قانون الأحزاب الأردني لعام 1992 الحزب بأنه: "تنظيم سياسي يتألّف من جماعة من الأردنيين وَفقًا للدستور وأحكام القانون؛ بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محدّدة تتعلّق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلميّة".

أمّا أبرز سمات هذه المرحلة، فهي كما يأتي:

- ❖ نسبة كبيرة من هذه الأحزاب أحزاب قديمة، فقد أغلبها جاذبيته الشعبية.
- ❖ الأحزاب الجديدة لا تعدو كونها أحزابًا ذات طابع شخصي؛ حيث تتمحور حول أشخاص أكثر منها حول برامج وعقائد واضحة ومبلورة.
- ❖ الضعف الشديد في الانتساب إلى الأحزاب الجديدة والقديمة.

❖ تنامي مؤسسات المجتمع المدني جعلها أكثر جذبًا من الأحزاب، وهو اتجاه عالمي لا يقتصر على الأردن فقط.

المرحلة الرابعة : صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022:

وسيتم الحديث عن هذه المرحلة بالتفصيل عند تناول موضوع عملية تحديث المنظومة السياسية لاحقاً .

جوهر عملية تحديث المنظومة السياسية:

من جوهر عملية تحديث المنظومة السياسية صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022، وقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة (2022) ونوردهما على النحو الآتي :

أولاً : قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022

جاءت التوجيهات الملكية السامية، مع دخول الدولة الأردنية مئويتها الثانية، بإجراء تحديث وتطوير على قانون الأحزاب السياسية ، وتم ذلك بإقرار القانون الجديد رقم 7 لسنة 2022 من قبل مجلس الأمة بمجلسيه الأعيان والنواب وتم نشره بالجريدة الرسمية في 14نيسان 2022.

والأحزاب السياسية بمفهومها العام تعرف بأنها تنظيمات تضم بين صفوفها مجموعة أشخاص يتشاركون الآراء ذاتها حول طريقة تنظيم شؤون المجتمع والدور الموكل الى مؤسسات الحكم وطريقة تعاطي هذه المؤسسات والمواطنين مع بعضهم البعض، كما تعتبر الأحزاب السياسية قنوات للتعبير عن أفكار المواطنين وآرائهم وتتنافس فيما بينها للوصول إلى قبة البرلمان والحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد سعياً إلى تحقيق رؤيتها وبرامجها. ووفقا لقانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 فقد جاء تعريف الحزب بأنه:

> **المادة (3): الحزب هو تنظيم سياسي وطني، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى و أفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور.**

انطلاقًا من أهمية تطوير القوانين السياسية وتحديثها، وإيمانًا بالدور الذي تؤديه الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية، بوصفها الحالةَ التنظيمية الأرقى في أيّ مجتمع للتعبير عن المواقف والمصالح، جاء قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 للأسباب الآتية:

- تمكين الأحزاب من الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية حزبية، أو المشاركة فيها.

- توسيع تمثيل الأحزاب للمجتمع الأردني عبر تحفيز المواطنين والمواطنات على تشكيل أحزاب سياسية برامجية، والمشاركة فيها بحرية وفاعلية.
- تعزيز الدور السياسي للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة.
- تسهيل مهمة الأحزاب في تأهيل القيادات السياسية الكفؤة وخاصة الشابة منها.
- تمكين الأحزاب من المشاركة في الانتخابات.

ووفقا لهذه الأسباب فقد تضمن قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 العديد من التعديلات، من أبرزها :

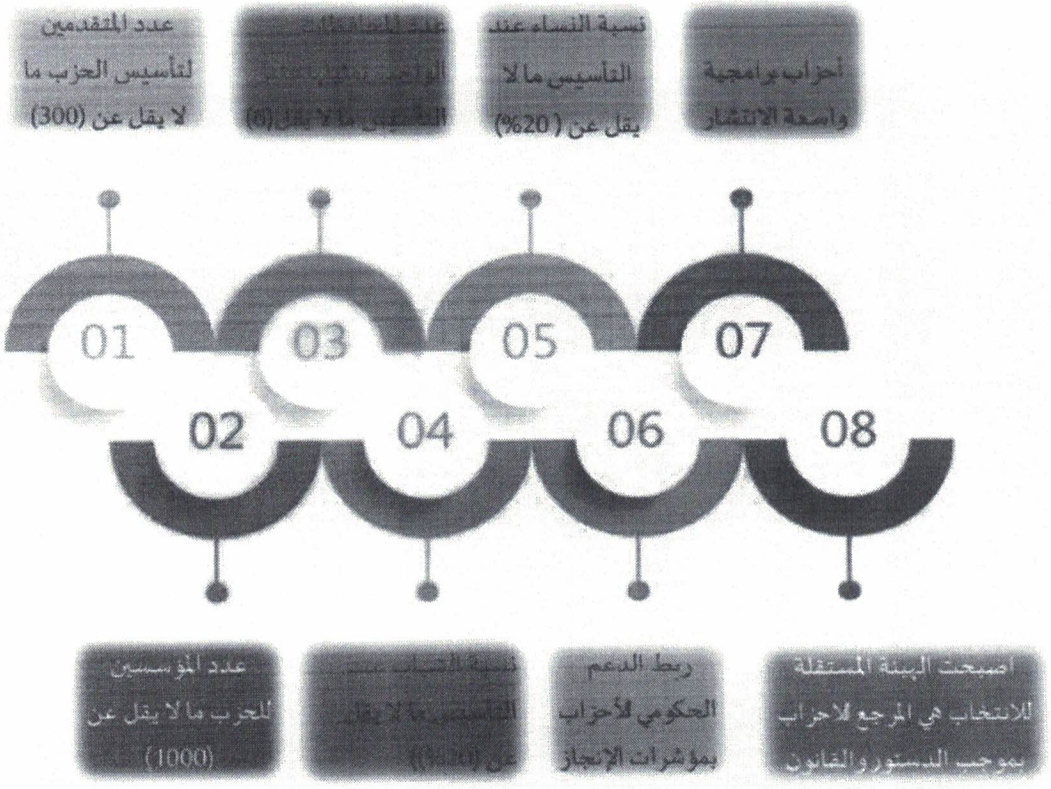

ولقد بين قانون الأحزاب رقم (7) لسنة 2022 بأنه لا يجوز تأسيس حزب على أسس دينية أو طائفية أو عرقية أو فئوية أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

ناقش : هذه العبارة المقابلة مع زملائك.

- **ما المبادئ التي تعتقد أنه يجب أن يؤسس عليها الحزب السياسي .**
- **هل توافقت المبادئ التي اقترحتها مع ما جاء به القانون ضمن سياق المادة (5) من الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.**

أبرز مضامين قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022:

جاء قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 بمضامين مهمّة من أبرزها :

1) السعي إلى التحول إلى أحزاب برامجية فاعلة: ويأتي هذا الأمر من خلال:

- التأكيد على دور الحزب في خوض الانتخابات النيابية وأي انتخابات أخرى، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها .
- يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين، والالتزام بالديمقراطية، واحترام التعددية السياسية.
- لا يجوز تأسيس الحزب على أسس دينية أو طائفية أو عرقية أو فئوية، ولا على أساس التفرقة بسبب الجنس.
- اوجب القانون على الحزب أن ينشر على موقعه الإلكتروني برنامجه الذي يحدد فيه رؤيته وأهدافه وخططه وحلوله إزاء القضايا الأساسية في المجالات المختلفة..

2) مشاركة الشباب في الحياة الحزبية:

يتميز الأردن بأنه دولة فتية، حيث إن ما نسبته 63٪ من سكانه هم ضمن الفئة العمرية الأقل من 30 عامًا. فشريحة الشباب هي الشريحة الأوسع مما يستوجب أن تنظر الأحزاب السياسية إلى الشباب على أنهم مصدر قوة يساهم إلى حد كبير في تطوير بلادهم، وانتمائها، واستقرارها. إلا أنهم يحتاجون إلى الدعم والاستثمار المناسبين لإبراز طاقاتهم.

ولقد أخذت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية الشباب في الاعتبار مما انعكس إيجاباً على قانوني الانتخاب والأحزاب لسنة 2022 من خلال النصوص القانونية التي تبرز أهمية وجود الشباب ضمن الأحزاب السياسية والضمانات القانونية للحماية وعدم التعرض لمنتسبي الأحزاب ومنهم الشباب وفقا لنص المادة (4) .

المادة (4) –

أ - للأردنيين الحق في تأسيس الأحزاب والانتساب إليها وفقًا لأحكام الدستور وهذا القانون.

ب- يُمنَع التعرض لأي أردني بما في ذلك المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية أو مساءلته أو محاسبته، من أي جهة رسمية أو غير رسمية، بسبب انتمائه أو انتماء أي من أقاربه الحزبي

ج- يُمنَع التعرّض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.

د) يحق لمن وقع عليه تعرّض خلافًا لأحكام هذه المادة أن يلجأ إلى المحاكم المختصة لرفع التعرّض والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

إنّ الأحزاب السياسية التي تستثمر الفرص المتاحة على يد هذه الشريحة الواسعة من الشباب تحصد مكاسب كبيرة في السنوات المقبلة، لجهة الدعم الانتخابي وتوسيع عضويتها. هذا فضلاً عن أنّ العمل على معالجة المشاكل التي تهم الشباب يؤدي على الأرجح إلى تحقيق مزيد من النجاح.

تبدأ مسيرة تعزيز طاقات الشباب إلى أقصى حد باستقطابهم كأعضاء ضمن الأحزاب السياسية. وانطلاقاً من ذلك، تؤثر الفرص التي توفرها لهم الأحزاب تأثيراً كبيراً في إمكانية تحولهم إلى أعضاء فاعلين، أو الاكتفاء بدورهم كأعضاء عاديين. فكلما اعتمد الحزب على نظام الترقية والتقدم داخل صفوفه على أساس الجدارة والكفاءة زادت أدوار الشباب في تولي مناصب قيادية بدلا من أن يشغلها أعضاء أكبر سناً لأمد طويل. هذا وقد جاءت التعديلات الأخيرة على قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية للتعزيز من فرص الشباب للقيام بأدوار أساسية داخل الحزب.

ناقش : كيف تعزز المواد القانونية أدناه والواردة بقانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 من مشاركة الشباب ليكونوا ضمن أدوار قيادية وسياسية ضمن الأحزاب:

المادة 14 – ب

لا يجوز للأمين العام إشغال هذا الموقع لأكثر من دورتين متتاليتين على أن يحدد الحزب مدة الدورة في نظامه الاساسي وبما لا يزيد عن أربع سنوات للدورة الواحدة

"قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022"

المادة (11/ أ) من البند(3)

أن لا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين (18) و (35) سنة عن (20%) من عدد المؤسسين.

"قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022"

3) مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية:

إنّ إقامة التوازن بين الجنسين في دوائر صنع القرار يشكلّ عنصراً أساسياً للتنمية، ويشير مفهوم التوازن بين الجنسين إلى حجم تمثيل الرجل والمرأة في عدة قطاعات، لا سيما في أعلى المواقع القيادية، حيث تتُخذ القرارات التي تؤثرّ في المجتمع. وبما أنّ عدد الرجال الذين يشغلون هذه المواقع في معظم المجتمعات يتجاوز إلى حد كبير عدد النساء، فقد بات تحقيق هذا التوازن يعني التركيز على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وعلى الأحزاب السياسية أن تتطلع إلى تحقيق مشاركة المرأة (عددياً، ونوعياً على حدٍّ سواء)،ولقد نظم قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 نسبة تمثيل المرأة ضمن المؤسسين في الحزب بنص المادة (11/ أ) من البند (4) **"أن لا تقل نسبة المرأة عن (20%) من عدد المؤسسين "** وتجدر الاشارة إلى أنه لا توجد أي حواجز قانونية تمنع المرأة من خوض الانتخابات. لا بل يعود ضعف تمثيل المرأة إلى عوائق أخرى، كآلية اختيار المرشحين، والثقافة السائدة، التي لا تقدّر على الأرجح مساهماتها أو تفي باجتياجاتها. لذلك تبقى الاحتمالات ضئيلة لاختيار المرأة كمرشحة، أو حصولها على الموارد الضرورية لتنظيم حملة تنافسية.

نشاط : مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية.

اختر أحد الأحزاب السياسية التي ترغب في الانضمام إليها أو التي تتوافق مع توجهاتك وأجب عما يأتي:

- كم عدد النساء ضمن الهيئة التأسيسية قبل وبعد أن صوب الحزب أوضاعه بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 .
- كم عدد النساء اللواتي يشغلن مواقع قيادية في الحزب؟
- كم عدد النساء اللواتي فازت بعضوية مجلس النواب ".؟

مصادر لجمع المعلومات

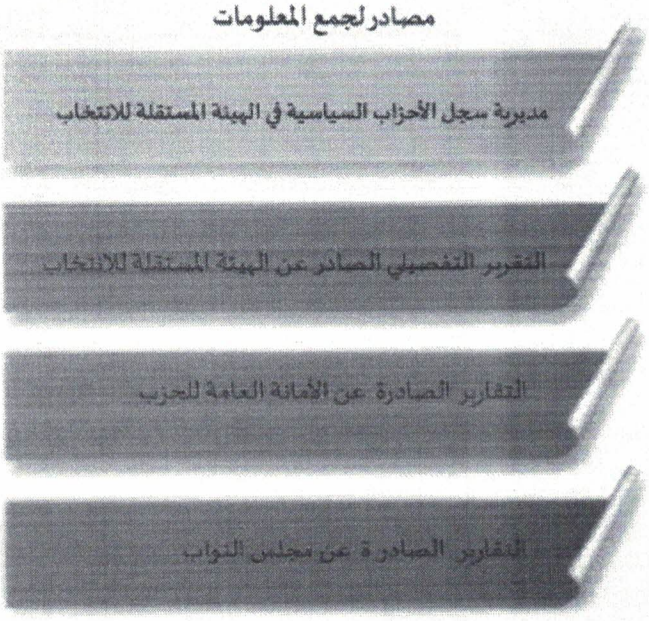

4) الاستقلالية والحوكمة:

ولتحقيق الاستقلالية والحوكمة فقد ضمن قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 الأمور الآتية.

- أنشأ القانون سجلًا للأحزاب في الهيئة المستقلة للانتخاب استجابة للتعديلات القانونية التي طرأت على قانون الاحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 ،وجاء هذا التعديل لتحقيق المزيد من الشفافية والاستقلالية بما يخص شؤون الأحزاب.
- حصر قانون الاحزاب دور امين السجل في وظائف محددة أبرزها: حفظ سجلات الاحزاب وإدامتها وتحديث قائمة الاحزاب المؤسسة ونشرها، وتسلم طلبات تأسيس الاحزاب والتغيرات عليها ودراسة الانظمة الاساسية والداخلية للاحزاب والتاكد من مطابقتها ومطابقة برامجها للدستور والقانون ورفعها للمجلس، والتأكد من توافر الشروط المنصوص عليها في نظام المساهمة المالية لدعم الاحزاب السياسية، بالاضافة الى مراقبة التزام الحزب بالتشريعات النافذة بما فيها المتعلقة بالحملات الانتخابية.
- أجاز قانون الأحزاب السياسية رقم رقم (7) لسنة 2022 للحزب إقامة علاقات سياسية مع أحزاب أخرى داخلية أو خارجية أو مع اتحادات أحزاب سياسية دولية، وذلك ضمن إطار المصلحة الوطنية والسياسة العامة للدولة شريطة الالتزام بأحكام الدستور والقانون، وعلى ألا تشكل تلك العلاقة ارتباطا تنظيميا بتلك الأحزاب أو الاتحادات.

نشاط: في ضوء ما سبق، ناقش القضايا الآتية:

- ما الغاية من أن يكون المؤسسون من سكان (6) محافظات على الأقل، مع مراعاة أن لا يقل عددهم عن.(30) عن كل محافظة على الاقل
- ما أهمية تحديد نسبة مشاركة المرأة.

- يحظر على الحزب تلقي أي تمويل أو هبات أو تبرعات مادية أو عينية من أي دولة أو جهة أجنبية أو شخص أجنبي أو أي مصدر مجهول أو من المؤسسات الرسمية أو العامة أو الشركات التي تملك الحكومة ما نسبته (51%) فأكثر من أسهمها.

5)التمكين المالي للأحزاب:

- يتمتع الحزب بعد الإعلان عن تأسيسه بشخصية اعتبارية، ويحق له تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتمكينه من القيام بمهامه وبأي تصرفات أخرى وفقا لأحكام القانون.
- تعفى مقار الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الأموال غير المنقولة.
- تعد التبرعات والهبات المقدمة للحزب بمثابة النفقات القابلة للتنزيل من الأموال الخاضعة لضريبة الدخل على الشركات والأفراد، بما يتوافق مع أحكام قانون ضريبة الدخل.
- يخصص بند في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في دعم الأحزاب من أموال الخزينة، وتحدد شروط تقديم الدعم ومقداره وأوجه وإجراءات صرفه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
- لغايات قيام المسؤولية الجزائية، تعد أموال الحزب بحكم الأموال العامة، ويعد القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه بحكم الموظفين العامين.

6) ترسيخ مبدأ سيادة القانون:

- باستثناء حالات الجرم المشهود، لا يجوز تفتيش مقار أي حزب إلا بقرار من المدعي العام المختص وبحضوره وحضور ممثل عن الحزب.
- تختص المحكمة الإدارية بالنظر في الطعون المتعلقة بتأسيس الحزب، وينظر في هذه الطعون بصفة الاستعجال والطعون المتعلقة بالقرارات النهائية للحزب الصادرة للفصل في المخالفات والنزاعات بين أعضائه وقيادته التنفيذية ووفق أحكام نظامه الأساسي.
- لا يجوز حل الحزب إلا وفقا لأحكام نظامه الأساسي أو بقرار قضائي قطعي وفقا لأحكام قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 .

- ضمان الحياد المؤسسي لمؤسسات الدولة وأجهزتها، من خلال منع انخراط بعض الفئات الوظيفية في الدولة بالأحزاب،ويشمل ذلك : رئيس وموظفي الديوان الملكي الهاشمي، والقضاة، رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب ، محافظ البنك المركزي، رئيس وأعضاء مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد،رئيس ديوان الخدمة المدنية، رئيس ديوان التشريع والرأي، رئيس ديوان المحاسبة، الحكام الإداريين،أعضاء السلك الدبلوماسي ، منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ،أمين سجل الأحزاب، مفتي عام المملكة والمفتون .

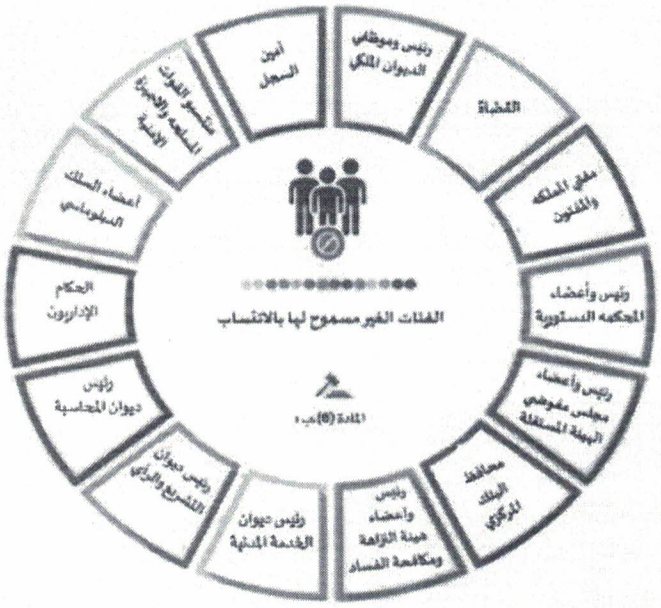

7) الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية:

تتجلى مواصفات الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بقواعد، وكذلك بهيكلية وآلية تنظيمية، شفافة ومسؤولة وشاملة. والملفت أنّ هذه المثل العليا النظرية تعود على الأحزاب بمنافع فعلية، عند تطبيقها، لأنّ الأحزاب المبنية على هذه المبادئ تجذب عادة قاعدة واسعة من الموظفين والمتطوعين الموهوبين، وتكون مؤهلة لإدارة حملات أكثر فعالية وديناميكية .

يجب أن ينعكس التزام الحزب بالمبادئ الديمقراطية في نظامه المكتوب، وتفاعله اليومي مع أعضائه، وكذلك بين صفوف قياداته وأعضائه. تشمل بعض الأمثلة عن هذه المبادئ الديمقراطية الآتي:

- لا يجوز للأمين العام للحزب شغل هذا الموقع لأكثر من دورتين متتاليتين، على أن يحدد الحزب مدة الدورة في نظامه الأساسي، وعلى أن لا تزيد مدة الدورة الواحدة عن أربع سنوات.
- على الحزب عقد مؤتمره العام مرة كل أربع سنوات على الأقل، وفي حال عدم عقده المؤتمر العام خلال المدة المحددة يفقد حقه في الاستفادة من المساهمة المالية المقررة له، على أن يستعيد هذا الحق بعد تصويب أوضاعه.
- ضمان حق المرأة والشباب في تولي المواقع القيادية في الأحزاب، واستقطاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم واستثمار طاقاتهم في خدمة أهداف الحزب.
- يحق للأحزاب تشكيل تحالف بهدف خوض الانتخابات النيابية أو غيرها من الانتخابات وفقا لأحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022.

- تسهيل عملية الاندماج بين الأحزاب، ويتمتع الحزب الناتج عن عملية الاندماج بالشخصية الاعتبارية، ويعد الخلف القانوني للأحزاب المندمجة، وتؤول إليه جميع الحقوق العائدة لها، بما فيها مقاعدها في مجلس النواب، ويتحمل الحزب الجديد الالتزامات المترتبة على الأحزاب المندمجة حكما.

نشاط : اقترح مع زملائك فقرات اضافية لقائمة التحقق أدناه للتاكد من التزام الحزب بالمبادئ الديموقراطية:

المعيار	5	4	3	2	1
1.التقيّد بالقواعد الإجرائية المكتوبة والمتفق عليها (النظام الداخلي).					
2. السعي إلى تمثيل كامل شرائح المجتمع من خلال استقطاب وتشجيع الشباب، والنساء ، والأشخاص من ذوي الإعاقة للانضمام للحزب					
3. تقبّل مختلف الأفكار والآراء المتداولة بين أعضاء الحزب					

8) إيجابيات قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 :

- العمل على ترسيخ الهوية الوطنية الأردنية من خلال ما أتاحه القانون وما تضمنه من اشتراطات، مثل توسيع قاعدة المؤسسين، والالتزام بوجود ست محافظات على الأقل ممثلة من المؤسسين عند عقد المؤتمر التأسيسي، وفي تأكيد هوية الأحزاب الوطنية ومنع أي ارتباطات أو امتدادات خارجية لها.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحديدا من قبل فئتي المرأة والشباب ومن ضمنهم طلبة الجامعات وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعزيز استقلالية الأحزاب من خلال اتباع الجهة المعنية بالشؤون التنظيمية للأحزاب للهيئة المستقلة للانتخاب.
- تطوير منظومة الشفافية والمساءلة داخل الأحزاب.
- ضمانات قضائية باللجوء للمحاكم لمن يتعرض للمساءلة بسبب انتمائه الحزبي.
- توفير ضمانات واضحة لحرية العمل الحزبي، الأمر الذي سينعكس على تنمية مجال عام وطني أكثر تعددية.
- العمل على ظهور جيل جديد من الأحزاب الأردنية ذات قواعد شعبية واسعة ومنتشرة، سواء بإنشاء أحزاب جديدة أو بتطوير الأحزاب القائمة أو باندماج أحزاب قائمة في كيانات حزبية جديدة.
- تغير واضح في دمقرطة الأحزاب والتناوب في هياكل الإدارة والقيادة فيها.
- تمكين الأحزاب إداريا وتنظيميا وفي زيادة قدرتها على اتباع قواعد الحوكمة الرشيدة.
- الوصول إلى أحزاب برامجية قوية قادرة على المشاركة الفاعلة والوصول إلى مجلس النواب وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقا للمادة 35 من الدستور.

للنقاش:

لقد ترك تعثر الحياة الحزبية في الخمسينيات من القرن الماضي، ثم عودتها الضعيفة، إرثا قاسيا وصورة نمطية حول الأحزاب السياسية لا يمكن تغييرها بالتشريعات أو بقرار سياسي، بل تحتاج إلى عمل سياسي وإداري وثقافي على المدى المتوسط لطمأنة المواطنين بأن تمكين الأحزاب السياسية واستعادة دورها أصبح خيارا وطنيا لا رجعة عنه وأن انخراط المواطنين في العمل الحزبي جزء من المشاركة المطلوبة وجزء من مساهمتهم في البناء الوطني؛ كل ذلك يتطلب بناء صورة ذهنية ووعي مجتمعي حول العمل الحزبي ومكانته المركزية في الديمقراطية.

ثانياً : أبرز مضامين قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لعام 2022

تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في 2022/4/7 والذي اعتبر الركن الأساسي في منظومة التحديث السياسي الى جانب قانون الأحزاب والتعديلات الدستورية المرتبطة به كما وجاء قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022 لسد الثغرات بعد دراسة قوانين الانتخاب السابقة في الأردن, منذ بدايات صدورها عام 1928 .

ولقد جاء قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 ليحقق مجموعة من المعايير أبرزها :

- تعزيز الهوية الوطنية.
- حماية وحدة المجتمع الأردني وتماسكه.
- التمثيل العادل لفئات المجتمع الأردني ومناطقه كافة .
- التهيئة لكتل برامجية قادرة على أداء تشريعي ورقابي منسجم.
- تعزيز منظومة النزاهة والعدالة والشفافية الانتخابية
- تعزيز مشاركة أوسع للمرأة والشباب انتخاباً وترشحاً في جميع مراحل العملية الانتخابية.
- ترسيخ استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب.
- مراعاة مبدأ التدرج للوصول إلى النموذج المطلوب في المنظومة الانتخابية.

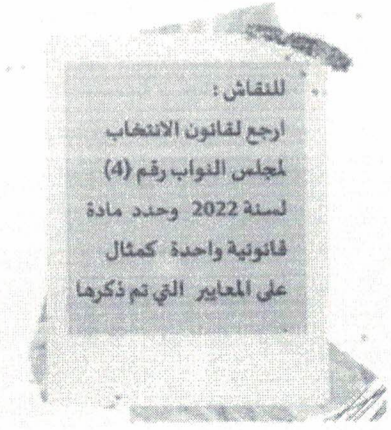

النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية :

جاء النظام الانتخابي الحالي متوافقا مع قائمة من المعايير السابقة الذكر والمراد تحقيقها ، كالتمثيل العادل لفئات المجتمع الأردني وتعزيز مشاركة أوسع للشباب والمرأة ، والتهيئة لكتل برامجية قادرة على أداء تشريعي ورقابي منسجم . فالنظام الانتخابي اشتمل على مستويين من التمثيل الأول وطني ويسمى " **بالدائرة العامة** " والثاني محلي ويسمى " **الدائرة المحلية** "

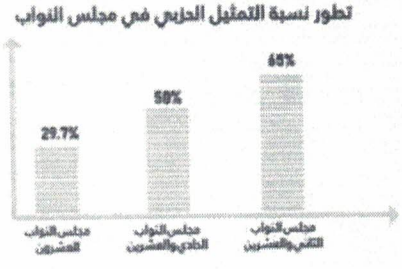

الدائرة الانتخابية المحلية

جزء من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية وفقا لأحكام هذا القانون بما فيها دوائر البادية

الدائرة الانتخابية العامة

دائرة انتخابية تشمل جميع مناطق المملكة خصص لها عدد من المقاعد النيابية وفقا لأحكام هذا القانون

ولقد قسمت المملكة الى 18 دائرة محلية وخصص لها (97) مقعدا ويتم التصويت فيها وفقاً للقائمة النسبية المفتوحة، في حين ان الدائرة الانتخابية العامة هي دائرة انتخابية تشمل جميع مناطق المملكة خصص لها عدد من المقاعد النيابية، تتنافس عليها الأحزاب السياسية، وفقا لأحكام هذا القانون ، ويتم التصويت فيها وفقا للقائمة النسبية المغلقة، ليكون بذلك عدد المقاعد الاجمالي (138) مقعدا. والشكل التالي يوضح توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة العامة.

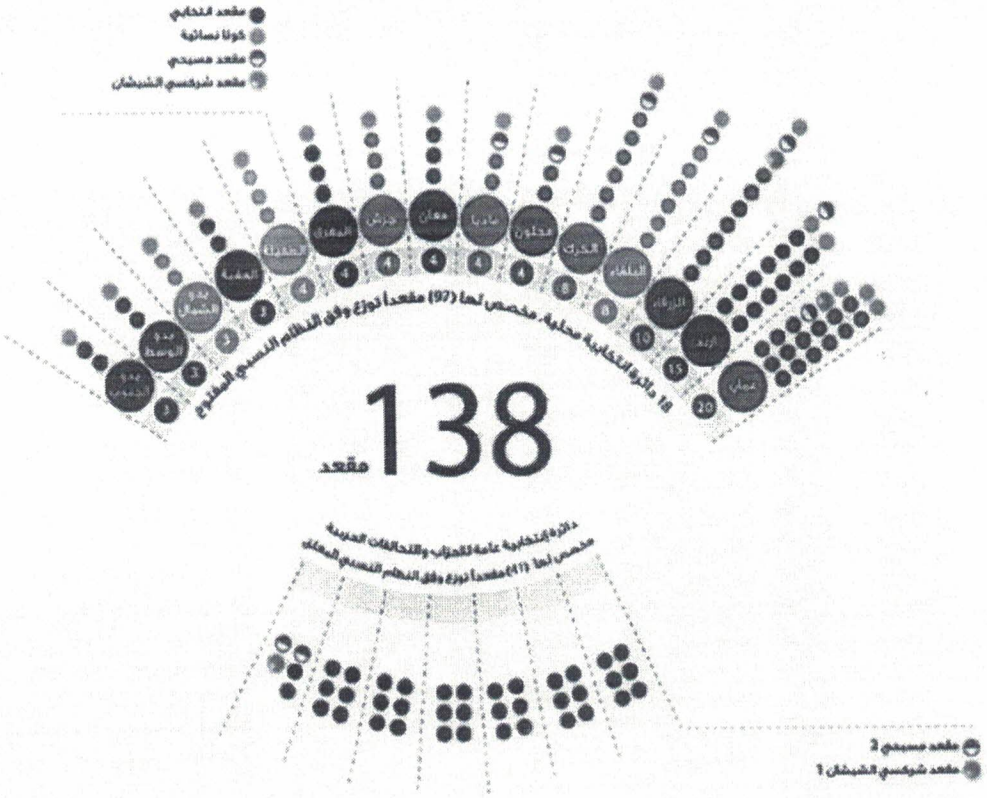

القائمة النسبية المفتوحه :

يتم التصويت للدائرة المحلية وفقاً للقائمة النسبية المفتوحة والتي فيها تحصل القائمة على عدد من المقاعد مساو لنسبة ما حصلت عليه من إجمالي أصوات المقترعين الصحيحة علماً انا المقاعد توزع على القوائم من خلال العدد الصحيح واذا تعذر ملءالمقاعد يعتمد الباقي الاعلى من الكسر (نظام الباقي الأعلى). ومن يحصل على المقاعد من مرشحي القائمة هم المرشحون أصحاب أعلى الأصوات داخل القائمة. وبالتالي، فإن الناخبين هنا هم من يحددون من سيفوز بالمقاعد من خلال التصويت للمرشحين داخل القائمة.

القائمة النسبية المغلقة :

يتم التصويت للدائرة العامة وفقا للقائمة النسبية المغلقة والتي فيها ترتيب المرشحين على القائمة ثابتاً وحسب ما يعتمده الحزب الذي يقوم بتسمية القائمة، حيث لا يمكن للناخبين التعبير عن أية خيارات أو تفضيل أي من المرشحين عن غيرهم أو تعديل ترتيبهم.

نسبة الحسم (العتبة):

وهي نسبة تمثل الحد الادنى من مجموع أصوات المقترعين الذي يتوجب أن تحصل علية القائمة للتنافس على الفوز بمقعد أو أكثر من مقاعد مجلس النواب. ولقد بين قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 بانه على القائمة المحلية الفائزة ان تتجاوز نسبة الحسم (العتبة) البالغة (7%) من مجموع عدد المقترعين في الدائرة، ويتم تخفيض نسبة الحسم 0.5 % لحين استيفاء توزيع كافة المقاعد . في حين على القائمة العامة (القائمة الحزبية) أن تتجاوز نسبةً الحسم (العتبة) البالغة (2,5%) من مجموع عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية العامة ، ويتم تخفيض نسبة الحسم 0.5% لحين الوصول الى ثلاثة قوائم كحد ادنى.

وبعد ان تحدد القوائم (العامة ، المحلية) والتي تجاوزت العتبة (نسبة الحسم) يتم البدء باحتساب عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة على النحو الاتي :

$$\frac{\text{عدد أصوات القائمة}}{\text{مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت العتبة في الدائرة}} \times \text{عدد مقاعد المسار التنافسي للدائرة}$$

مع مراعاة ما يلي :

- ان من يحصل على المقاعد المخصصة للمسار التنافسي من مرشحي القائمة المحلية الفائزة هم أصحاب أعلى الأصوات داخل القائمة.
- يحدد الفائزون ضمن القائمة العامة (الحزبية) وللمسار التنافسي على أساس الترتيب الوارد في القائمة الحزبية.
- يحدد الفائزون بمقاعد (المرأة) (المسيحيين) (الشيشان والشركس) لمسار الكوتا ضمن القائمة المحلية على أساس أعلى الأصوات التي حصل علها المترشح ضمن القوائم التي تجاوزت العتبة. إذا لم يكن من بين القوائم التي تجاوزت العتبة أي من مرشحي مسار الكوتا (المرأة) (المسيحيين) (الشيشان والشركس)، يكون الفائز من حصل على أعلى الأصوات في القوائم المترشحة الاخرى.
- يحدد الفائزون على المقاعد المخصصة للمسيحيين (مقعدين) والشركس أو الشيشان (مقعد) من القوائم العامة التي حصلت على أعلى نسبة واشتملت على مسيحي أو شركسي أو شيشاني بحسب الأعلى ترتيبًا في القائمة.

ولتوضيح الية احتساب النتائج وفقا لقانون قانون الإنتخاب لمجلس النواب رقم (4) لعام 2022 للدائرة المحلية انظر للمثال ادناه :

مثال : دائرة انتخابية محلية واحدة خصص لها (8) مقاعد، على أن يكون من بين هذه المقاعد مقعد للمرأة ومقعد للمسيحيين، فاذا ترشح في تلك الدائرة (9) قوائم وبلغ عدد المقترعين (110000) فان احتساب النتائج في تلك الدائرة يتم على النحو الاتي :

- عدد المقاعد المخصص للمسار التنافسي (6) مقاعد.
- عدد المقترعين في الدائرة (110000) مقترع.
- احتساب حد العتبة : 110000x%7=7700 صوت (القائمة التي تحصل على أعلى من 7700 صوت تدخل المنافسة على المقاعد)
- مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت العتبة :(95027)
- لاحتساب نسبة كل قائمة من القوائم التي تجاوزت العتبة عوض بالعلاقة :

$$\frac{\text{عدد أصوات القائمة}}{\text{مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت العتبة في الدائرة}} \times \text{عدد مقاعد المسار التنافسي للدائرة}$$

- الجدول التالي يبين نسبة كل قائمة وعدد المقاعد التي فازت بها كل قائمة من القوائم التي تجاوزت العتبة :

اسم القائمة	عدد أصوات القائمة	العتبة	احتساب نسبة القائمة	نسبة القائمة	عدد المقاعد المخصصة للممثل التنافسي (4)
القائمة 1	22650	7700	4 × 22650 / 95027	1.430	1 مقعد يفوز بالمقعد من حصل على أعلى الأصوات في القائمة من الممثل التنافسي
القائمة 2	17211		4 × 17211 / 95027	1.086	1 مقعد يفوز بالمقعد من حصل على أعلى الأصوات في القائمة من الممثل التنافسي
القائمة 3	9055		4 × 9055 / 95027	0.571	1 مقعد يفوز بالمقعد من حصل على أعلى الأصوات في القائمة من الممثل التنافسي
القائمة 4	19890		4 × 19890 / 95027	1.255	1 مقعد يفوز بالمقعد من حصل على أعلى الأصوات في القائمة من الممثل التنافسي
القائمة 5	13240		4 × 13240 / 95027	0.835	1 مقعد يفوز بالمقعد من حصل على أعلى الأصوات في القائمة من الممثل التنافسي
القائمة 6	12981		4 × 12981 / 95027	0.819	1 مقعد يفوز بالمقعد من حصل على أعلى الأصوات في القائمة من الممثل التنافسي
القائمة 7	7632				
القائمة 8	5216				
القائمة 9	2126				

القوائم لم تحقق شرط تجاوز العتبة

- المقعد المخصص للمرأة وللمسيحيين على مسار الكوتا : يفوز به المرشح / المرشحة الحائز على أعلى الأصوات ضمن القوائم التي تجاوزت العتبة.
- إذا لم يكن من بين القوائم التي تجاوزت العتبة أي من مرشحي مسار الكوتا (المرأة) (المسيحيين) ، يكون الفائز من حصل على أعلى الأصوات في القوائم المترشحة الاخرى.

ولتوضيح الية احتساب النتائج وفقا لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة (2022) للدائرة العامة انظر المثال :

مثال : عدد مقاعد الدائرة العامة (38) مقعداً 38 مخصصة للممثل التنافسي ويضاف لها المقاعد المخصصة للمسيحيين وعددها (مقعدين) ، ومقعد الشركسي أو الشيشاني، فاذا كانت عدد القوائم المترشحة (15) قائمة ، وعدد المقترعين في الدائرة (1130736) مقترع. فان احتساب النتائج في الدائرة العامة يتم على النحو الاتي ::

- احتساب حد العتبة : (العتبة * 1130736: 2.5%= 28268.4 صوت) (القائمة التي تحصل على أعلى من28268.4 صوت تدخل المنافسة على المقاعد)
- عدد أصوات القوائم التي تجاوزت العتبة : 1043786 صوتًا.

لاحتساب نسبة كل قائمة من القوائم العامة التي تجاوزت العتبة عوض بالعلاقة :

$$\frac{\text{عدد أصوات القائمة}}{\text{مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت العتبة في الدائرة}} \times \text{عدد مقاعد المسار التنافسي للدائرة}$$

الجدول التالي يبين نسبة كل قائمة وعدد المقاعد التي فازت بها للقوائم التي تجاوزت العتبة :

اسم القائمة	عدد أصوات القائمة	العتبة	احتساب نسبة القائمة	نسبة القائمة	عدد المقاعد المخصصة للمسار التنافسي (38)
القائمة 1	125000	28268.4	$\frac{125000}{1043786} \times 38$	4.55	4+ مقعد (باقي أعلى)
القائمة 2	87500		$\frac{87500}{1043786} \times 38$	3.18	3
القائمة 3	141000		$\frac{141000}{1043786} \times 38$	5.13	5
القائمة 4	98750		$\frac{98750}{1043786} \times 38$	3.59	3+ مقعد (باقي أعلى)
القائمة 5	113751		$\frac{113751}{1043786} \times 38$	4.14	4
القائمة 6	121000		$\frac{121000}{1043786} \times 38$	4.40	4
القائمة 7	115214		$\frac{115214}{1043786} \times 38$	4.19	4
القائمة 8	66000		$\frac{66000}{1043786} \times 38$	2.40	2
القائمة 9	61000		$\frac{61000}{1043786} \times 38$	2.22	2
القائمة 10	72000		$\frac{72000}{1043786} \times 38$	2.62	2+ مقعد (باقي أعلى)
القائمة 11	42571		$\frac{42571}{1043786} \times 38$	1.54	1+ مقعد (باقي أعلى)
القائمة 12	القوائم لم تحقق شرط تجاوز العتبة				
القائمة 13					
القائمة 14					
القائمة 15					

يحدد الفائزون على المقاعد المخصصة للمسيحيين (مقعدين) والشركس أو الشيشان (مقعد) من القوائم التي حصلت على أعلى نسبة واشتملت على مسيحي أو شركسي أو شيشاني بحسب الأعلى ترتيبًا في القائمة.

تشكيلة القائمة العامة (القائمة الحزبية) :

يخصّص للدائرة الانتخابية العامة وفقًا لنظام القائمة النسبية المغلقة (41) مقعدًا (المرحلة الاولى) تشكّل بقوائم حزبية وفقًا لما يلي:-

1) وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين.
2) وجود شاب أو شابة يقل عمره عن (35) سنة ضمن أول خمسة مترشحين .
3) أن تشتمل القائمة على عدد من المترشحين موزّعين على ما لا يقلّ عن نصف الدوائر الانتخابية المحلية حدا أدنى.
4) أن تتضمن عددًا من طالبي الترشح لا يزيد على عدد المقاعد المخصّص لها على مستوى الدائرة الانتخابية العامة.
5) يخصّص ضمن الدائرة الانتخابية العامة مقعدان للمسيحيين حدا أدنى، ومقعد واحد للشركس والشيشان حدا أدنى.

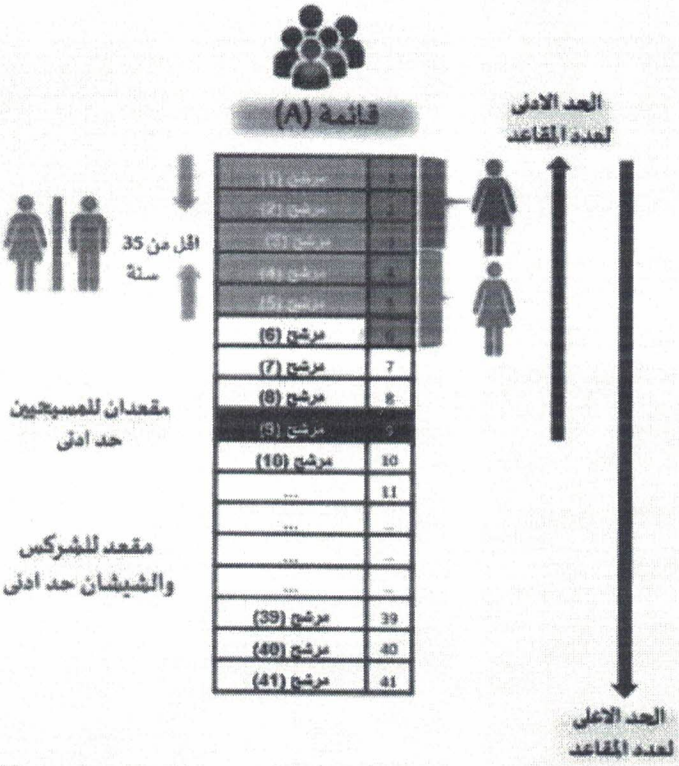

الخطوات الإجرائية لعملية الإنتخاب والإقتراع والفرز:

1. تبدأ عملية اعلان اجراء الانتخاب بإصدار الملك أمرا باجراء الانتخابات وتحدد الهيئة المستقلة للانتخاب خلال عشرة أيام موعد الاقتراع.
2. تبدأ عملية الترشح قبل موعد الاقتراع بخمسة وعشرون يوما على الأقل
3. تقدم الوثائق والبيانات ودفع رسوم 500 دينار عن كل مترشح للقائمة المحلية و 5 الاف عن القائمة المترشحة على الدائرة الانتخابية العامة ، وفيما يتعلق بالدعاية الانتخابية يتم دفع مبلغ 500 دينار عن القائمة المحلية و مبلغ 2000 دينار عن القائمة العامة (الحزبية) كتأمين للالتزام بالاحكام المتعلقة بالدعاية الانتخابية.
4. تتماشى الدعاية الانتخابية بعد ذلك من تاريخ قبول طلب الترشيح وتنتهي قبل أربعة وعشرون ساعه من يوم الاقتراع.

5. يبدا يوم الإقتراع من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السابعة مساءا و تتم عملية الاقتراع بشكل سري ومباشر
6. تبدا عملية الفرز لكل صندوق امام الحضور وتعد الأوراق الموجودة بداخله ويعلن رئيس اللجنة نتيجة الفرز بالمركز وفقا لمحاضر الكترونية وورقية
7. يبدأ الإعلان عن النتائج بعد التدقيق النهائي لكل فائز حيث تحفظ أوراق الاقتراع لمدة ستة اشهر بعد اعلان النتائج.

جداول الناخبين :

تقوم دائرة الأحوال المدنية بإعداد الجداول الأولية للانتخابات بأسماء الناخبين بناءً على مكان إقامة الناخب الدائم في قيودها. ويحق لأبناء الدائرة الانتخابية المقيمين خارجها التقدم بطلب خطي لدائرة الأحوال لتسجيل أسمائهم في الجدول الأولي لتلك الدائرة شرط أن تكون مكان إقامته الدائم.

الجداول الاولية : الجداول التي تطلب الهيئة من دائرة الاحوال المدنية والجوازات إعدادها بعد تحديد تاريخ الإقتراع وتتضمن أسماء من يحق لهم الإنتخاب بناءً على مكان إقامة الناخب في قيود الدائرة.

الجداول النهائية : الجداول التي تم إعتمادها من قبل مجلس مفوضي الهيئة بعد إجراء التعديلات عليها بناءً على القرارات الصادرة من دائرة الاحوال المدنية والجوازات والهيئة والمحاكم بخصوص الطلبات و الإعتراضات والطعون المقدمة من الناخبين على الجداول الأولية للناخبين، وتجرى الإنتخابات بمقتضاها.

شروط الترشح :

يُشترَط في مَن يترشّح لعضوية مجلس النواب ما يلي-:

أ-أن يكون أردنيًّا منذ عشر سنوات على الأقل.

ب-أن يكون مسجّلًا ضمن جداول الناخبين النهائية.

ج- أن يكون قد أتم خمسًا وعشرين سنة شمسية من عمره قبل تسعين يومًا من موعد الاقتراع.

د- أن لا يكون محكومًا عليه بالإفلاس ولم يستعِد اعتباره قانونيًّا.

هـ- أن لا يكون محكومًا عليه بالحبس مدةً تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يُعْفَ عنه.

و- أن يكون كامل الأهلية.

ز- أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعيّن بقانون خاص.

ح- أن لا يكون متعاقدًا مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يؤجرها أو يبيعها شيئًا من أمواله، أو يقايضها عليه باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والاملاك ومن كان مساهماً أو شريكاً في شركة بنسبة لا تزيد على (5%) ، ويحظر على المترشح التدخل في العقود التي تبرمها الشركة مع الجهات المشار اليها في هذه الفقرة.

التمويل السياسي و الحملات الانتخابية :

تحتاج الاحزاب السياسية الى التمويل المناسب لاداء وظائفها الاساسية سواء خلال الانتخابات نفسها او في الفترات ما بينها ، وان كان نشاط مراقبة الانتخابات يركز في المقام الاول على تمويل الانتخابات فمن الضروري فهم الاطار الاوسع للتمويل السياسي والذي يشمل كل من التمويل الانتخابي وتمويل الاحزاب السياسية. فكثير من القيم والمبادئ الهامة لنزاهة الانتخابات تصبح على المحك في مجال التمويل السياسي والانتخابي وخاصة تمويل الحملات الانتخابية. وينبغي إمعان النظر في التمويل السياسي من وجهة نظر الأخلاق، والعدالة، والإنصاف، والمساءلة، والشفافية، وسهولة الوصول إلها ، كما إن الحاجة لردع الفساد هي المبرر الأكثر إستخداماً لتنظيم التمويل السياسي. وقد يرى المجتمع أن العملية السياسية قد تصبح معرضة للنفوذ المتزايد وغير اللائق أو السري للمال والموارد الأخرى. ، ووفقا لذلك ، فقد جاء قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 متوافقاً مع هذا التخوف فوضعت العديد من الضوابط القانونية الخاصة بتمويل الاحزاب السياسية.

الموارد المالية للحزب — المادة (24) : د

(*) : يحظر التعرض للواهب او المتبرع بالمساءلة اذا كان التبرع وفقاً لاحكام القانون. — المادة (24).ب

أي تبرعات نقدية تزيد قيمتها على (5000) دينار تدفع بموجب شيك مسحوب على بنك اردني. — المادة (24).أ

كما بينت النصوص القانونية بانه يحظر على الحزب تلقي أي تمويل أو هبات أو تبرعات نقدية أو عينية من أي دولة أو جهة غير اردنية أو شخص غير اردني ، او من أي مصدر مجهول ، او من المؤسسات الرسمية أو العامة أو الشركات التي تملك الحكومه ما نسبتة 51% فأكثر من اسهمها. وفيما يتعلق بالتعامل المالي مع موارد الحزب فقد اعتبر قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 اموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه بحكم الموظف العام، وانه على الحزب الامتناع عن تقديم الهبات او التبرعات النقدية أو العينية من امواله الى اي جهة بمن في ذلك اعضاؤه.

نشاط : يقول احمد

" انا قلق ومتخوف من أن عدداً من كبار المانحين أو أصحاب المصالح الخاصة قد يتمكنوا من كسب النفوذ والتأثير المفرط على الأحزاب السياسية والمرشحين والمشاركين في الانتخابات وشاغلي المناصب الأخرى؛ ويمتد التخوف إلى أن أصحاب النفوذ والتأثير هؤلاء قد تصبح لديهم القوة والقدرة على تشويه وإفساد السياسة العامة ، وحرف إتجاهات الموارد العامة، وتهديد نزاهة الانتخابات وتقويض الديمقراطية." والسؤال هو :

-كيف ترى ان النصوص القانونية قد عالجت تخوف احمد ،اجمع هذه النصوص القانونية واعرضها امام زملائك

ولضمان نظام تمويلي فعال للحملات الانتخابية فقد جاء قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لعام 2022 بنصوص قانونية تضبط الحملات الانتخابية وتنص بوضوح على الاطار الزمني الذي على المرشحين وغيرهم من اصحاب المصلحة الانتخابية خلاله الالتزام بقواعد تمويل الحملات الانتخابية .

نشاط :

تعد عملية اعداد التقارير المالية عن الحملات الانتخابية والافصاح عنها من التدابير الهامة لضمان المسألة والشفافية فمن خلال هذه التقارير يمكن مراقبة مدى امتثال اي مترشح أو قائمة للقواعد المطلوبة ، الى اي مدى راعت نص المادة المادة (25 / أ) ذلك .

المادة (25 / أ) :

أ- على القوائم التي قُبل طلب ترشُّحها من قِبَل الهيئة ما يلي-:

1. فتح حساب بنكيّ باسم القائمة لضبط موارد وأوجه الصرف على الحملة الانتخابية خلال سبعة أيام من تاريخ قبول طلب الترشح، تودَع فيه المبالغ المخصَّصة للحملة الانتخابية، ويتم الإنفاق منه على الأوجه المحدَّدة في نموذج الإفصاح المعَدّ لهذه الغاية، ويتم إغلاق الحساب خلال سبعة أيام من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية.
2. تعيين محاسب قانوني يتولّى تدقيق حسابات القائمة، وتزويد الهيئة بتقرير تفصيليّ حول مواردها المالية وأوجُه الإنفاق عند طلب الهيئة ذلك.

وتجدر الاشارة بان هنالك من يخلط بين مفهومي المال السياسي والذي سمح به القانون ووضع الاطر القانونية الناظمة له وبين المال الاسود والذي يعد شكل من اشكال سوء التصرف الانتخابي والذي يهدف من خلاله زيادة عدد الاصوات التي يتلقاها المرشح او حزب سياسي معين في الانتخابات وذلك من خلال تقديم الاموال أو المنافع الاخرى للناخبين مقابل الحصول على اصواتهم، وغالباً ما يستهدف شراء الاصوات الفئات الاكثر ضعفاً في المجتمع ، ولان ظاهرة شراء الاصوات مصحوبة غالباً بنوع من الضغط ولان الاطراف المتورطة فيها راغبة في الحفاظ على سرية الصفقة فانه يصعب التوصل الى المصدر الاصلي للمعلومات أو التحقق من صحتها أو الحصول على ادلة ملموسة تثبت وقوع الشراء. ولقد اشار قانون قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لعام 2022 الى مثل هذا النوع من سوء التصرف الانتخابي ومنعه بنص صريح ضمن المادة (24).

المادة:(24) :

يُحظَر على أيّ مترشح أو قائمة تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعيّ أو اعتباريّ سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة خلال القيام بالدعاية الانتخابية، كما يُحظَر على أيّ شخص أن يطلب لنفسه أو لغيره أيّ هدايا أو تبرعات أو مساعدات أو الوعد بها من أيّ مترشح أو قائمة.

كما وجاء النصوص القانونية بعقوبات صارمة لكل شكل من اشكال سوء التصرف الانتخابي للحد من هذه المظاهر ومنع تكرارها فمن هذه العقوبات ما نصت عليه المادة (63 / أ) والتي تشير بانه "**يعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين لمن أعطى ناخبًا مباشرةً أو بصورة غير مباشرة أو أقرضه أو عرضَ عليه أو تعهّد بأن يعطيه مبلغًا من المال أو منفعة أو أيّ مقابل آخر من أجل حمله على الاقتراع على وجه خاص أو الامتناع عن الاقتراع أو للتأثير في غيره للاقتراع أو الامتناع عن الاقتراع**". كما وغلظت العقوبات على سوء التصرف الانتخابي من خلال الغرامة المالية المرتفعة كما وصلت ايضاً الى حد المنع من الترشح للانتخابات في الدورة الانتخابية التالية ،وسقوط عضوية المترشح الفائز ، وتبين المادة (65/ ب) والتي نصها :

> **المادة (65/ ب)** : إذا تم رفض تقرير الحساب الختامي وفقًا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يترتب على ذلك ما يلي:-
>
> 1. إلزام المترشحين في القائمة الحزبية بالتضامن، بدفع نصف الحد الأعلى للإنفاق على الحملات الانتخابية لصالح الخزينة.
> 2. حرمان المترشح في القائمة الحزبية من الترشح في الدورة الانتخابية التالية.
> 3. سقوط عضوية المترشح الفائز من تلك القائمة بعضوية مجلس النواب.

الناخب:

فقد بقيت اعمار الناخب كما كانت عليه حسب قانون الانتخاب عام 2016 حيث نص القانون بان كل اردني قم بلغ سن الثامنة عشر شمسية من عمره قبل تسعين يوما من التاريخ المحدد لأجراء الاقتراع الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقا لأحكام القانون ويعتمد مكان إقامة الناخب عند وضع جدول للناخبين والبطاقة الشخصية كوثيقة وحيدة للاقتراع ,

أبرز الإيجابيات التي تضمنها قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 ما يلي :

1.إعطاء الأحزاب نسبة من مقاعد مجلس النواب قد تصل الى 41 مقعد كحد ادنى في المرحلة الاولى.

2.ادخال العنصر الشبابي لدى الانتخابات النيابية وتحديدا في الأحزاب واعطاءهم حق المشاركة في الحياة السياسية.

3 .تخفيض عمر المرشح الى 25 عاما.

4 .عدم اشتراط استقالة الموظف العام عند الترشح للانتخابات.

5.فرض عقوبات على الجرائم والمخالفات الانتخابية.

6 .تحديد سقوف للأنفاق على الحملات الانتخابية.

7.تحديد نسبة عتبة الى 7% للقوائم المحلية و 2.5 % للقوائم الحزبية.

8.زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأه الى 18 مقعدا , والحفاظ على عدد مقاعد المسيحيين والشركس.

9 .يتضمن احكام عامه لمجلسي النواب ال21 و 22.

10.السماح لأبناء البادية الترشح خارج دوائرهم.

11 .استخدام الكاميرات والشاشات عند فرز الأصوات.

12 .اعتماد بطاقة الأحوال المدنية وثيقة وحيدة للاقتراع.

13.حق اختيار مسار الترشح (الكوتا او التنافس الحر) لمن يحق لهم الترشح على الكوتا.